



## دعوة للمشاركة في المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية

### الورقة الخلفية

وحد المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية الذي سيعقد في آذار/ مارس 2015 موضوعاته مع الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية للعام الأكاديمي 2014-2015 حول محوريّ: "أدوار المثقفين في التحولات التاريخية" و"الجامعات والبحث العلمي في الوطن العربي". ويدعو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الباحثين العرب المعنيين بموضوعات هذين المحورين إلى المشاركة البحثية في أعماله.

### المحور الأول: "أدوار المثقفين في التحولات التاريخية"

أثار مفهوم المثقف - ولا يزال - الكثير من الأسئلة عن محدداته، ومعناه، ووظيفته في مجتمعه عموماً، وفي مرحلة تحولات هذا المجتمع خصوصاً، فما من مفهوم واضح ويصعب تعريفه في آن معاً مثل مفهوم المثقف. فهل المثقف هو كل من يمتلك معرفة اختصاصية مؤهلة علمياً، مثل المهندسين والتقنيين والأطباء والمحامين والفنانين والمعلمين والكتاب والباحثين والعلميين وغيرهم؟ أم هل هو في حد ذاته، وكذلك في مفهومه الحديث كما تبلور في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كمرادفٍ لمفهوم Intellectuel بالفرنسية أو لمفهوم انتلجننتسيا Intelligentsia بالروسية،

يعدّ مفهومًا معياريًا يرتبط محدّدًا الأساسي بأداء الوظيفة النقدية، وتغيير منظومة العلاقات السائدة باتجاه علاقات جديدة؟

يحيل المفهوم الأول للمثقف إلى نمط المثقف التقني الخبير الذي يبقى محكومًا بمنظومة العلاقات السائدة، معيّدًا إنتاجها. أما المفهوم الثاني فيحيل إلى نمط المثقف النقدي بمفهومه المعياري الحديث، وتدخله في الفضاء العام منتجًا أفكارًا ورؤى ومعانٍ تعمل على تغيير منظومة العلاقات السائدة.

لقد ثار الجدل حول مفهوم المثقف هذا وأنماطه في المجتمعات الحديثة كافةً، وهو جدل في جوهره حول وظيفة المثقف ومسؤوليته، وطبيعة رؤاه وأفكاره. كما ينصب الجدل حول السؤال: ما الذي يميز المثقف عن سائر الفاعلين الاجتماعيين؟ وهل يمكن أو يجوز له أن يدير ظهره للتحوّلات التي يمر فيها مجتمعه، أو يحسم فيها مصيره التاريخي؟ وقد شهدت المجتمعات العربية المعاصرة بعض أنواع هذا الجدل بصيغ وأشكال مختلفة، غطت معظم فضاءاتها منذ الإرهاسات النهضوية - التنويرية في عصر النهضة العربية وحتى اليوم. وعبرت عن تصورات المثقف المسؤول عما يجري في مجتمعه، وخلق مجال عام يرتبط بقيم التغيير والحدّاث. وارتفعت وتيرة هذا الجدل واشتدت مع تشكّل أنماط من مثقفين إصلاحيين وراдикаليين قوميين ويساريين وليبراليين وعصريين وديمقراطيين منتجين للأفكار ويفكرون بواسطتها بتغيير المجتمع، وزجه في لجة عملية التغيير التاريخي، عبر ممارسة هذه الأفكار ومحاولة تجسيدها في أشكال العمل الجماعي الحركي أو الحزبي أو تشكيل الاتجاهات والتيارات.

وفي سياق التوتر بين المثال الذي ينطلق منه المثقف أو يرومه كمنتج للرؤى والمعاني والغايات وبين الواقع المحقّق، أنتجت الثقافة العربية الحديثة سلسلةً مما يقع في نمط "التجربة المرة" و"الانكسارات"، وبين الأفكار والرؤى وبين الواقع المحبط. وقد أثار ذلك العديد من الأسئلة عن العلاقة بين المثقف والمعنى في لجة التحوّلات الاجتماعية؟ وأيقظ أسئلة العلاقة بين إنتاج المثقف

العربي الحديث لمعنى التغيير وبين الأيديولوجيات التاريخية، وطرح مشكلات المثقف التبشيري أو الرسولي ومحنه، وإعادة النظر في العلاقة بينه وبين منظومة السلطات السائدة.

وقد تعددت مقاربات هذه الأسئلة؛ فعلى خلفية التجربة المرة تلك، طرح بعضهم مفهوم "تجسير الفجوة" بين "المثقف" و"السلطة"، كما طرح بعض آخر مفهوم "نهاية المثقف". وشهدت مرحلة السيادة النيوليبرالية - في إطار عولمة الأسواق والبضائع والأفكار والقيم وتشابكها على المستوى العالمي - تغييرات هيكلية في مفهوم المثقف النقدي الحديث على المستويين العالمي والعربي. وتمثلت على مستوى دور المثقف في تحوّل طائفة واسعة من المثقفين العرب المشبعين بمناهج وقيم الثقافة الحديثة إلى نوع من أنواع المثقف الخبير. وتحولت مخرجات كليات علم الاجتماع ومعاهده من مخرجات التفكير العلمي بالتغيير الاجتماعي إلى مخرجات في خدمة الأسواق والشركات وعروض برامج السلطات وسياساتها التنموية الاجتماعية والسياسية التي حرصت على التزيّن ببلاغة "الإصلاح". وظهرت منظومة جديدة قطاعية من المفاهيم المستجيبة لذلك، وكمنت آثارها في كونها حكمت إنتاج الأفكار وتنظيمها وإعادة إنتاجها، إلى أن اندلعت شرارات عملية التغيير الاجتماعي الكبرى الجارية في الوطن العربي اليوم بوتائر مختلفة، وباحتمالات ومصائر متنوعة. وهي مرحلة تحول تاريخي كلي جديدة بكل ما تعنيه الكلمة، وإن كانت لا تزال في أطوار انتقالية، ولم تستقر بعد. وهي في تميّط يمكن قبوله بشكل مشروط في مرحلة التحول الاجتماعية الثالثة الكبرى في الوطن العربي بعد المرحلة الأولى التي حدثت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى والتحول من العثمانية إلى نظام الدول، والمرحلة الثانية التي حدثت في أواخر سنوات الحرب العالمية الثانية أو بعد نهايتها من حركة تفكيك الاستعمار وأنماط الانتداب نصف الاستعمارية وولادة الدول العربية المستقلة. أخذت المجتمعات العربية في المرحلة الثالثة من التغيير الاجتماعي الكبير تواجه بشكل عنيف إشكالات تاريخنا الجديد، بمختلف مآزقه السياسية والثقافية والتواصلية. وارتفعت الأسئلة عن المواطنة والاندماج الاجتماعي والتنمية والمشاركة المجتمعية والحرية

والديمقراطية بشكل غير مسبوقٍ من ناحية حدّة الأسئلة ونوعيتها وحدث صراع حاد حول مضامينها.

أعدت المرحلة الثالثة الجارية اليوم من جديد إثارة السؤال المتعلق بأدوار المثقفين العرب في تاريخهم، وفي شروط جديدة؛ وهي شروط تلك العملية وإمكانياتها واحتمالاتها التاريخية، وذلك من أجل معرفة واقع أدوارهم الجديدة في مجتمعات تتغيّر، ومجابهة إشكالات الراهن العربي، ومحاولة استكشاف آفاقه.

وبالنظر إلى بروز أدوار المثقفين العرب في هذه المرحلة، وأهميتها في إبراز فاعليتهم التاريخية والسياسية، اختار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات موضوع: "أدوار المثقفين في التحولات التاريخية"، ليكون أحد موضوعي المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية الذي سيعقد في آذار/ مارس 2015 في المغرب. وإذ يركّز محور المؤتمر على موضوع أدوار المثقفين العرب فإنه لا يقتصر عليها، بل يشمل أدوار المثقفين عمومًا في التحولات التاريخية الكبرى للعالم، ولا سيما عصور النهضة والتنوير والثورات الكبرى في الأزمنة الحديثة. وي طرح المؤتمر على جميع الباحثين العرب المهتمين بموضوعه المشاركة فيه بورقة بحثية قابلة للتحكيم تعالج ما سبق من أفكار أو أفكار أخرى ذات صلة بالموضوع، في إطار عناوين قابل للتفريع إلى موضوعات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. أنماط المثقف العربي الحديث (نماذج، دراسات مقارنة ... إلخ).
2. المثقف والتاريخ والتاريخانية.
3. المثقفون العرب والتحوّلات (الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية والفكرية، والرمزية والسيموتيقية الجارية في المرحلة الراهنة من عملية التغير الاجتماعي في الوطن العربي والعالم).
4. المثقف والخبير والباحث: الأدوار والأخلاقيات وأسئلة التاريخ.



5. المثقف العربي في زمن العولمة والتنميط الثقافي.
6. المثقف الشبكي وتحولات القيم والمعنى في عالم متغير.
7. المثقف والسياسي: التصورات والمواقف والتقاطعات.
8. المثقف العربي والجمهور.
9. المثقف العربي والثورة.
10. المثقف العربي والنضال من أجل الديمقراطية.

## المحور الثاني: الجامعات والبحث العلمي في الوطن العربي

يتيح لنا مرور قرنٍ على تأسيس أول جامعة عربية ومرور نصف قرن على ميلاد أغلب الجامعات العربية والتوسع الملحوظ في منظومات التعليم العالي على مختلف درجاتها، أن نعيد طرح الأسئلة مجددًا حول وضعية الجامعة والبحث العلمي في البلدان العربية، ومدى الترابط على المستوى الأساسي للكفاءة؛ بين كفاءتها الداخلية وكفاءتها الخارجية، وبين مدخلاتها ومخرجاتها، وأدوارها العلمية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية عمومًا.

لقد توسّعت منظومة التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة في سياق تبني الدول العربية على مختلف اتجاهاتها السياسية المحافظة أو الراديكالية سياسات توسّعية كمية تميّزت بارتفاع حجم الإنفاق العام من الموازنات السنوية والنتائج المحلي الإجمالي عمومًا في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية كافةً، لمواجهة تحديات التحديث والتنمية وبناء أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتكوين كادر علمي مؤهل قادر على تلبية حاجاتها. وقد تبنت تلك الدول وبوتائر سريعة سياسات توسعية في مجال التعليم والتعليم العالي؛ بحيث تنطلق من عموميته ومجانيته، وتحويله من امتياز إلى حق. غير أنّ هذه السياسات في مجال التعليم والتعليم العالي بصفة خاصة واجهت المعضلة النمطية التي واجهتها سياسات التوسع التنموي الكمية أو الأفقية، وهي معضلة التحول من النمط التوسعي الكمي إلى النمط المكثف الذي بات يرتبط اليوم باقتصاد المعرفة. وهي معضلة تنموية بامتياز، برزت مظاهرها في الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، وهشاشة الهياكل الاقتصادية العربية وضعفها، والتي انتشرت فيها ظاهرة بطالة "الخريجين"، وهشاشة البحث العلمي النظري والتطبيقي، وبروز مشكلات التعليم المتوسط الفني، ومشكلات العلاقة والتكامل بين التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي أو العالي.

ومع تبني الدول العربية سياسات وإستراتيجيات وبرامج تنموية تتطرق مرجعياً من المعايير النيوليبرالية وتخفيض حجم الإنفاق العام، حدث تحوّل كبير في بنية التعليم العالي وطبيعته ووظيفته، فجرت عملية واسعة لخصصته وعولمته، بحيث نشأت ثنائية التوتر بين التعليم العام والتعليم الخاص، ولا سيما أنّ مؤسسات التعليم الجامعي الخاص الجديدة التي تكوّنت في سياق السياسات النيوليبرالية تلك كانت شركات وليس وفيات أو مؤسسات نفع عام كما هو حال كثير من الجامعات المرموقة والعريقة في العالم. وقد أثر ذلك في تدني الاهتمام بالعلوم النظرية الاجتماعية والعلمية قياساً إلى ما سبق من اهتمام كبير فيها، وغياب الطلب عليها لمصلحة الاختصاصات المرتبطة بقطاعات الأعمال والخدمات وغيرها.

بناء على ما سبق، وبالنظر لما نعرفه ونفهمه من دورٍ محتملٍ وضروري للجامعات العربية، وبخاصة في هذه المرحلة من تاريخ الوطن العربي، اختار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات موضوع "الجامعات والبحث العلمي في الوطن العربي" ليكون الموضوع الرئيس للمؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية الذي سيعقد في آذار/ مارس 2015 في المغرب. وإذ يركّز محور المؤتمر على موضوع أدوار الجامعات والبحث العلمي، فإنه يطرح على الباحثين العرب المهتمين بموضوعه المشاركة فيه بورقة بحثية قابلة للتحكيم تعالج ما سبق من أفكار أو طرح أفكار أخرى ذات صلة بالموضوع، في إطار عناوين قابلة للتفرع إلى موضوعات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. الدور الذي يمكن أن تؤديه برامج الدراسة والبحث في العلوم الطبيعية والتكنولوجية، إذا ما أُتيح لها الفرص في نشر المعرفة العلمية والتكنولوجية وإنتاجها، وتمكين الاقتصاد الوطني من النمو من خلال التنافس في الأسواق المحلية والعالمية، بفضل ما توفّره من القدرات البشرية المؤهلة والأبحاث الموجهة، وذلك أسوة بما جرى تحقيقه في مناطق أخرى من العالم.

2. الدور الذي يمكن أن تقوم به برامج البحوث الاجتماعية والإنسانية والقانونية في بناء مؤسسات المجتمع المدني الحرّ والمسؤول وتعزيزه، وكذلك دورها في بناء مؤسسات الحكم وتعزيزها ومراقبتها، والتي تتمتع بالحدّ الأدنى المطلوب من مواصفات الحكم الرشيد الذي ينبثق من التمثيل الحر للمواطنين، ويستند إلى التوافق الدستوري الضامن للمساواة بينهم والفصل بين السلطات والقضاء المستقل وضمان حرية التعبير.

3. الدور الذي تؤديه حوكمة الجامعات، والطريقة التي تُدار بها شؤونها في دعم تطوير نوعية التعليم وكفاءة الخريجين وانطلاق البحوث العلمية ذات القيمة المعرفية أو التطبيقية أو تعويق ذلك. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى بعض القضايا المحددة التي ترتبط مباشرة بموضوع الحوكمة:

- توافر الحد اللازم من الاستقلالية للجامعة في إدارة شؤونها الأكاديمية من خلال مجالسها ولوائحها من دون تدخلات خارجية إدارية أو سياسية أو أمنية، مثل التعيينات القيادية والأكاديمية واستضافة الزائرين من الأكاديميين والمحاضرين وتوفير المناخات اللازمة لمناقشة المواضيع الأكاديمية والبحثية على اختلافها داخل المحاضرات وخارجها وفي منشورات البحث في جو من الحرية المسؤولة تكون الجامعة وحدها مسؤولة عن توفيره ومراقبته.
- مدى توافر القنوات المؤسسية الكافية لمشاركة أكاديميي الجامعة في وضع سياساتها وصنع قراراتها من خلال اللجان الاستشارية والمجالس المعينة والمنتخبة بعيداً من الهياكل السلطوية والثقافة الإملائية أو البيروقراطية.
- مدى حرية الجامعة في التحرر من الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي المحدود والمتقلب من خلال تمتعها بهوامش كافية من الحرية في تحديد أقساط الطلاب وأعداد المقبولين منهم وتوفير مصادر أخرى مكتملة للتمويل مثل المنح والهبات والوقفات والتمويل



الخارجي للبحوث وعقد الاتفاقيات مع الجامعات والهيئات الأكاديمية الأخرى الداخلية والخارجية.

- مدى تأثير نوعية برامج التعليم وكفاءة الخريجين وقيمة والبحوث وغازتها سلبياً أو إيجابياً بسياسات قبول الطلاب في التخصصات المختلفة مثلاً من حيث حجم الصفوف الدراسية ونسبة الطلاب للأساتذة وانعكاس ذلك على الوقت المتاح للأساتذة لتطوير برامج التعليم والتفرغ للنشاطات البحثية.

4. الدور الذي تؤديه العوامل الاجتماعية أو الثقافية مثلاً، التابعة من داخل المجتمع أو الجامعات ذاتها. فهل هناك عوامل أخرى غير عامل الحوكمة، تؤثر سلبياً أو إيجابياً في القضايا الأربعة المشار إليها في البند السابق المتعلق بحوكمة الجامعات؟

5. النظام التحفيزي للجامعات ومدى توفيرها، ضمن الحدود المتاحة لها، فرصاً وحوافز كافية لأساتذتها لتطوير البرامج الأكاديمية وتنشيط عمليات البحوث الجادة؛ بما في ذلك الحوافز المادية التنافسية وتنظيم تمويل عمليات البحوث على أسس مدروسة وتنافسية، أو المساعدة في البحث عن مصادر تمويل إضافية، أو تخفيف الأعباء التدريسية ضمن الحدود المعقولة للأساتذة ذوي النشاط البحثي الواضح، أو من خلال دعم مشاركتهم في المؤتمرات العلمية ذات العلاقة، أو عقد الندوات البحثية بصورة منتظمة بمشاركة الأساتذة وطلاب الدراسات العليا، أو استضافة أساتذة زائرين متميزين.

6. مدى تطوير الجامعات لسياسات واضحة بشأن الدوريات أو وسائل النشر الأخرى، مما يُشجّع أعضاء هيئة التدريس على نشر بحوثهم ومؤلفاتهم من خلالها، ومدى تأثير ذلك سلبياً أو إيجابياً في مستوى البحوث الصادرة عن الجامعة، أو تلك المعترف بها لأغراض الترقيات مثلاً.

7. مدى سهر الجامعات على توفير فرص الاحتكاك الفكري والعلمي بين أساتذتها وطلابها وبين نظرائهم من الجامعات العربية أو الأجنبية الأخرى، مثل استضافة أساتذة زائرين بصورة منتظمة، أو تشجيع قيام أساتذتها بزيارات علمية قصيرة أو إجازات تفرغ لجامعات أخرى، أو المشاركة في المؤتمرات ذات الصلة.

8. مدى تطوير الجامعات لسياسات واضحة في تعاملها مع لغة التدريس والبحث في التخصصات المختلفة، وانعكاس ذلك سلبياً أو إيجابياً على كفاءة التدريس، ومستوى مصادر التعلم المستخدمة، ونوعية الخريجين، ومستوى الأبحاث المنشورة، ومدى تأثيرها في المجتمعات العلمية المحلية أو العربية بصورة عامة، وكذلك قدرة الجامعة على التفاعل مع المجتمع من خلال خريجها وأبحاثها.

9. مستوى حداثة البرامج المستخدمة في المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا وكفاءتها ومدى تحقيقها أهداف تعلم وتدريب واضحة، بغرض إعداد الطلاب لسوق العمل أو لمتابعة الدراسة. ويشمل ذلك بصورة خاصة تحفيز الطلاب على التفكير النقدي المستقل، واكتشاف المعرفة بالتقصّي والبحث المنهجي، والسعي لتشخيص القضايا والبحث عن الأجوبة والحلول، وكذلك القدرة على التواصل الفكري والكتابة العلمية الدقيقة بعيداً من التلقين والحفظ والتكرار.

10. طبيعة التفاعل ومداه بين الجامعة والمجتمع الذي تخدمه وبين طبيعة القنوات التي تقوم من خلالها الجامعة بالتفاعل مع محيطها وخدمته؛ سواءً من حيث تصميم البرامج التي تقدّمها لإعداد الخريجين والباحثين، أو من خلال البحوث التطبيقية الموجهة لتحليل المشكلات وابتكار الحلول، أو برامج التعليم والتدريب المستمر، أو مشاركة ممثلين مستقلين من المجتمع في مجالس الجامعة أو هيئاتها الاستشارية.

## إرشادات عامة حول البحوث المقدمة

تدعو اللجنة العلمية للمؤتمر أساتذة الجامعات والباحثين العرب إلى إعداد بحوثهم وتقديمها بشأن إحدى القضايا المذكورة أعلاه أو أي مجموعة منها، وذلك ضمن إحدى الفئات التالية:

1. دراسة حالة case study؛ وذلك بالعمل على دراسة تشخيص أوضاع جامعة معينة، أو مجموعة متقاربة من الجامعات، بالتركيز على قضية أو أكثر من القضايا المذكورة، أو أي قضية أخرى مهمة.

2. دراسة موضوع thematic study من المواضيع المشار إليها، أو أي موضوع آخر مهم، وتحليل أبعاده وتأثيراته في الجامعات عمومًا أو في جامعات معينة.

3. دراسة شمولية overview study للأوضاع التدريسية والبحثية في الجامعات العربية، وتحليل ما تواجهه الجامعات من التحديات، واقتراح التفسيرات والحلول من خلال مقاربات فكرية ونظرية بالرجوع إلى أي من المواضيع المذكورة أعلاه، مدعومة بالمعلومات الموثوقة والشواهد العملية.

كما تدعو اللجنة الباحثين إلى تسليط الضوء في أوراقهم على مواطن القوة والممارسة الجيدة، وكذلك مواطن الخلل والضعف؛ أي إبراز قصص النجاح والقصور حسبما يتضح من البحث، واقتراح الحلول كلما كان ذلك ممكنًا، مع الإشارة الدقيقة دائمًا إلى المعلومات والمصادر التي تسند استنتاجاتهم.

## الخطوات الإجرائية

1. يجري استلام ملخصات الأوراق البحثية المقترحة abstracts في موعد أقصاه أواخر تموز/ يوليو 2014، على أن يوضح الملخص قضية البحث وإشكالياته الأساسية، والجديد الذي يحاول مقارنته أو معالجته أو تقديمه، والأطر المنهجية الأساسية لهذه المقاربة، مع قائمة بالمصادر والمراجع.

2. تسليم البحوث التي توافق اللجنة العلمية للمؤتمر عليها، بحيث تكون قابلة للتحكيم ومراعية لمواصفات الورقة البحثية التي يعتمدها المركز، في موعد أقصاه منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2014، انظر:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/aa38ac95-bece-4929-b361-5918cf8ef7a3>

3. تقوم اللجنة العلمية للمؤتمر بإعلام الباحث بقرارها أو النظر في مقترحاتها لتطوير جودة البحث أو إجراء بعض التعديلات الضرورية المبررة من منظور علمي في موعد أقصاه الأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير 2015.

يرجى توجيه المراسلات كافة إلى العنوان الإلكتروني لمنسق المؤتمر الدكتور مراد ديانى:

[morad.diani@dohainstitute.org](mailto:morad.diani@dohainstitute.org)